اشكاليات مديرية اوقاف بغداد مع الاهليين والقوات البريطانية (١٩١٨ – ١٩٢٩)

م.م محمد اياد ابراهيم محمود

المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الاولى

اشكاليات مديرية اوقاف بغداد مع الاهليين والقوات البريطانية (١٩١٨ – ١٩٢٩)

م.م محمد اياد ابراهيم محمود

م. عمر بن عبد العزيز للبنين

الملخص :

ادت مديرية اوقاف بغداد دوراً كبيراً في الاقتصاد العراقي من خلال املاكها الشاسعة والمتنوعة من دكاكين وخانات ودور وقصور وأراضي وبساتين ، ونحن هنا لسنا بصدد دراسة الاملاك الوقفية وجردها، بل الوقوف على الاشكاليات التي وقعت فيها المديرية مع الاهليين والقوات البريطانية ، رغم عدم وجود مصادر تشير الى تلك الادوار بشكل صريح او واضح الا اننا من خلال البحث يمكن استنتاج تلك الاشكاليات والاشارة إليها معتمدين في ذلك على الوثائق التي تخص المديرية .

Abstract :

The Directorate of the Awqaf of Baghdad played a major role in the Iraqi economy through its vast and diverse properties of shops, chambers, houses, palaces, land and orchards. We are not considering the properties of Waqf and its inventory, but rather the problems that occurred in the Directorate with the locals and the British forces, although there are no sources indicating these roles Explicitly or clearly, but through the research can be inferred from these problems and reference to them based on the documents that belong to the Directorate.

أهمية البحث :

أهتم الباحث بدراسة اشكاليات مديرية اوقاف بغداد في تعاملاتها اليومية مع الاهليين والقوات البريطانية ، والوقوف على المعوقات التي وقعت فيها المديرية في اثناء تلك التعاملات ، وتبيان النتائج من خلال دراسة علمية اعتمدت على مصادر عديدة كان اساسها الوثائق ، من هنا جاءت اهمية البحث كون الوثائق لا يتسنى الاطلاع عليها لجميع الباحثين الا بعد الحصول على موافقات معينة كما انها بحاجة الى تحليل وربط وقراءات متعددة واستيفاء اعداد هائلة منها للوصول الى فكرة عامة شاملة لإطلاق الاحكام مستندين الى مجموعة القوانين والانظمة الصادرة عن الدولة العراقية في العهد الملكي بغيت التمكن من احاطت الحقيقة التاريخية .

هدف البحث :

الهدف من الباحث هو البحث على نقطة لم توجه اليها انظار الباحثين للدراسة الا وهي اشكاليات مديرية اوقاف بغداد مع الاهليين والقوات البريطانية ، فكان هدف البحث يتعلق بجانب مشكلة رافقت عمل المديرية وهي قلة ملاك عدد الموظفين الرسمين الذي لا يتعدى احد عشر موظفاً وكان عليهم ان يتعاملوا مع اعداد هائلة من الواقفين او الموقوف عليهم من الاهليين ، فضلاً عن تعاملهم مع القوات البريطانية التي كانت تنظر الى الأوقاف نظرة طامعة محاولة بكل الوسائل الرسمية وغير الرسمية الاستحواذ عليها .

المقدمة :

قسم البحث الى تمهيد وهو نبذة تاريخية عن نشأة الاوقاف في العراق وظهور مديرية اوقاف بغداد وفصلين وخاتمة بالاستنتاجات والتوصيات ، تناول التمهيد نشأت الاوقاف في العراق وظهور مديرية اوقاف بغداد معتمداً على مصادر مختلفة منها كتب مطبوعة فضلاً عن الوثائق الصادرة عن وزارة الاوقاف ومحاضر مجلس النواب وغيرها من المصادر، اما الفصل الاول فكان بعنوان اشكاليات مديرية اوقاف بغداد مع الاهليين وتضمن مباحث عديدة واعتمد فيها على مجموعة من المصادر ومنها الوثائق الصادرة عن وزارة الاوقاف ومجموعة القوانين والانظمة الصادرة من وزارة العدل وعدد من الصحف فضلاً عن مجموعة من الكتب المطبوعة وقد جاء الفصل الثاني بعنوان اشكاليات مديرية اوقاف بغداد مع القوات البريطانية وتضمن مباحث عديدة اعتمد الباحث فيها على مجموعة مصادر منها محاضر مجلس النواب للحكومة العراقية وكتب مطبوعة فضلاً عن وثائق وزارة الاوقاف واخيراً اختتمت البحث بخاتمة للاستنتاجات والمقترحات .

تمهيد :

نبذة تاريخية عن نشأة الاوقاف في العراق وظهور مديرية اوقاف بغداد

كانت الخطوة المهمة التي حدثت للأوقاف في عهد الادارة العثمانية حينما وصلت إلى مستوى النظارة في عام ١٨٤٠ [١] ، وتألفت الاوقاف في العراق من ثلاث دوائر الأولى في بغداد والثانية في الموصل والثالثة في كركوك [٢] ، في ٢١ نيسان عام ١٨٥٨ صدر قانون الأراضي العثماني وعدت الاوقاف جزء من النظام المدني وفي الأول من كانون الأول عام ١٨٦٣ صدر نظام ادارة الاوقاف وضم تسعة فصول وطبق على العراق [٣] ، وفي ١٩ شباط عام ١٨٧٠ صدر نظام توجيه الجهات وضم خمس عشرة مادة تتعلق بتعيين ائمة الجوامع والمساجد والخطباء والمؤذّنين والمدرسين وامين المكتبة والخدم [٤] ، وفي اواخر العهد العثماني صدر نطام توجيه الجهات في ١٥ آب عام ١٩١٣ وضم اثنين وستين مادة لمعالجة شؤون الاوقاف [٥] .

في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩١٤ عند احتلال القوات البريطانية مدينة البصرة تم تشكيل دائرة اوقاف البصرة تحت اشراف دائرة المالية وعند احتلالهم لبغداد في ١١ آذار عام ١٩١٧ شكلوا نظارة الاوقاف وحلوا قومسيون الاوقاف واسسوا المجلس العلمي الذي تولى ترشيح المعلمين وكان مجلس المعارف يوصي بتعينهم بعد مصادقة الضابط البريطاني المستر ريد بولارد R.Pollard [٦] المسؤول عن المعارف وتدفع نظارة الاوقاف رواتبهم من ميزانيتها [٧]، وفي ٢٢ شباط عام ١٩١٨ تشكلت مديرية اوقاف بغداد واخذت تتبع نظارة الاوقاف إلى أن حُلت وتشكلت وزارة الاوقاف [٨] وفي ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٢٠ في أول حكومة مؤقتة [٩] ، استمرت مديرية اوقاف بغداد تتبع وزارة الاوقاف إلى أن حُلت وزارة الاوقاف في ٢٦ أيار عام ١٩٢٩ لتحل محلها مديرية الاوقاف العامة [١٠] ، لاسيما لم تملك مديرية أوقاف بغداد شُعب خاصة بها بل كانت تقوم بإدارة اعمالها من خلال الشُعب الخاصة بوزارة الاوقاف مما ادى الى ضعف دورها الاداري [١١] ، وهو الذي سيتم ذكره لاحقاً ، وفي ادناه مخطط تفصيلي لتشكيلات الادارية لمديرية اوقاف بغداد :-

مخطط يمثل تشكيلات مديرية أوقاف بغداد [١٢] .

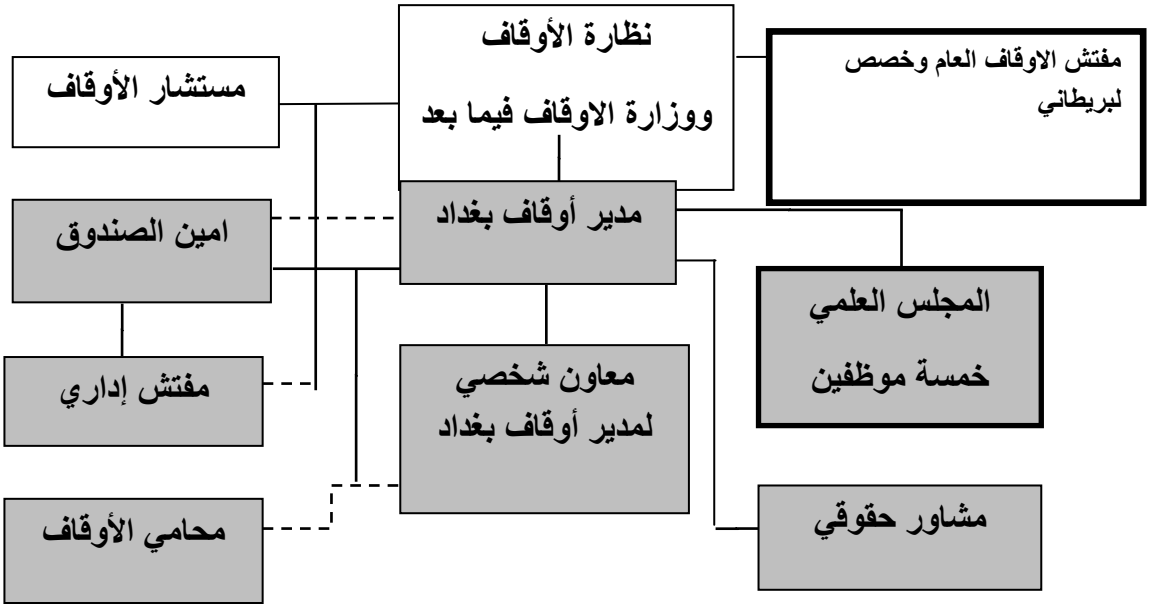

الفصل الاول

اشكاليات مديرية اوقاف بغداد مع الاهليين

المبحث الاول: اشكالية مديرية اوقاف بغداد مع المتولين

لعل واحدة من اهم اشكاليات مديرية اوقاف بغداد مع الاهليين هو رغبات ابناء المتولين بوراثة اعمال التولية عن اهاليهم [١٣] ، فكان احد اعمال المديرية اداريا تعيين المتولين [١٤] ، لذا كان على الراغب بالتولية الحصول على موافقة مديرية اوقاف بغداد لهذا الغرض ، نشأت التشكيلات اصلاً في قلة عدد موظفي المديرية المستحدثة من نظارة الاوقاف في ٢٣ شباط عام ١٩١٨ كما ذكرنا سابقاً ، كان عدد الموظفين الرسميين لا يزيد عن احد عشر موظفاً وهم مدير اوقاف بغداد ومعاون شخصي له والمجلس العلمي المكون من خمسة اشخاص ومشاور حقوقي ومفتش إداري ومحامي للأوقاف وامين الصندوق [١٥] ، مما اخر طلبات التعيين للراغبين بالتولية[١٦]، ربما كان ذلك يعود الى الحرص الشديد في الحفاظ على المال والاملاك الوقفية بعدم تعيين اعداد كثيرة من الموظفين الدائمين على ملاك المديرية .

استمرت تشكيلة المتولين وتعلقت هذه المرة بعدم حصولهم على تسجيل بالتولية على الاملاك الوقفية التي بين ايديهم ، وعليه اكدت مديرية اوقاف بغداد بضرورة مراجعة المتولين على الاوقاف الخيرية والاوقاف الذرية لها لتسجيل وثيقة التولية التي بيد المتولي اذا كانت التولية موجهة إليه رسمياً وطلب التوجيه ان لم يكن مسجلاً بوثيقة ، باعطائهم مدة ستة عشر شهراً من تاريخ الاعلان (١٦ أيار عام ١٩٢٨) ، وبعد ان تمضي المدة المذكورة يصبح للمديرية الحق في وضع يدها على التولية الوقفية واعتبارها شاغرا [١٧] ، كما اكدت على ذلك وزارة الاوقاف في اعلان صادر لها في الصحف المحلية في ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٢٨ [١٨] .

ومن هذا نستنتج طوال مدة العشر سنوات منذ تشكيل المديرية في ٢٢ شباط عام ١٩١٨ لم تستطع تسجيل جميع ما بذمة المتولين على الاملاك الوقفية من معابد ودكاكين ومحلات واسواق واراضي وبساتين في

سجلاتها للأملاك الوقفية بل طلبت ذلك في ١٦ أيار عام ١٩٢٨ مع اعطائهم مدة سماح لمدة ستة عشر شهراً للتسجيل وهي مدة طويلة برأي الباحث .

المبحث الثاني: عدم دقة سجلات الاملاك الوقفية

من المشكلات التي وقعت فيها مديرية اوقاف بغداد هو تأثر سير اعمالها سلباً بعدم دقة سجلات نظارة الاوقاف المسؤولة عن المديرية [١٩] ، وهو ما برز واضحاً في مسألة الالتزام وعلى سبيل المثال لا الحصر تقدم محمد علي [٢٠] في شهر شباط عام ١٩١٨ [٢١] ، بشكوى الى المديرية بعد ان سحبت منه نظارة الاوقاف التزام قهوة الخان الواقعة في منطقة الميدان بجانب الرصافة وهي من اوقاف مصطفى باشا اذ اكد امين الصندوق التابع للمديرية وجود ايصال لديه عن المبلغ المدفوع من قبل الملتزم وعليه تقرر التعهد بإرجاع مبلغ الالتزام إليه[٢٢] ، كما قامت نظارة الاوقاف بتوجيه اوامرها الى مديرية اوقاف بغداد بحجز املاك خليل كامل افندي [٢٣] وهي عبارة عن دار واقعة في محلة حيدر خانة ودار اخرى واقعة في الاعظمية وبستان راغبة خاتون [٢٤] ، وفسخ عقد الالتزام معه بعد ان وجدت نظارة الاوقاف تقصير مديرية اوقاف بغداد عن مراجعة ما بذمة الملتزمين من اموال [٢٥] ، هذا دليل على ان قلة عدد موظفي دائرة الاوقاف عموماً طوال مدة البحث شكل عبئاً إدارياً اضر كثيراً عمل المديرية وساهم في اخفاق الكثير من إدارة وقفياتها .

المبحث الثالث: اشكالية الاخبار المضللة والكاذبة

كانت الاخبار المضللة والكاذبة بشكاوى غير حقيقية مقدمة من بعض المواطنين بحجة الحرص على الاملاك الوقفية تعمل على ضياع وقت وجهد موظفي مديرية اوقاف بغداد ، وعلى سبيل المثال توجه السيد رشيد شاكر في اوائل عام ١٩٢٠ بشكوى الى مديرية اوقاف بغداد بقيام السيدة بدعة بنت شلش ببيع دارها الملاصق لجامع بوشناق احمد باشا في منطقة باب المعظم [٢٦] الى شخص يهودي يجهل اسمه ، علماً ان الدار هي من الاوقاف الذرية بالوصية عند زوال الذرية تأول وقفاً للائمة الابرار [٢٧] ايد ذلك احمد شكور ، وعليه وجهت مديرية اوقاف بغداد في ٣٠ كانون الثاني عام ١٩٢٠ قاضي بغداد بالتحقيق في الامر فرد ناظر الطابو في الخامس من شباط من العام نفسه بعدم وجود مثل هذا الوقف اصلاً [٢٨] ، لذا قررت نظارة الاوقاف في الأول من نيسان عام ١٩٢٠ بإحالة اصحاب تلك الاخباريات الى نظارة العدلية بموجب المادة ١٥٩ من قانون الجزاء البغدادي ، إلا أن الاجتماع عقد الحاصل بين نظارة الاوقاف ومديرية اوقاف بغداد في ٩ نيسان من العام نفسه قرر فيه عدم احالة مثل تلك الحالات الى المحاكم خوفاً من امتناع الاهليين التبليغ عن التجاوزات على الاملاك الوقفية [٢٩] .

كان موقف مديرية اوقاف بغداد يحسب عليها بالتقصير في عدم اقامت دعوات قضائية ضد الذين يتقدمون بشكاوى تضليلية على الملتزمين او الموقوف عليهم ، إذ تسبب في ضياع جهود موظفيها بمتابعة اعمالهم مع قلة عددهم ، كما شجع روح المشاحنة بين الاهليين للاستفادة القصوى من الارباح الناتجة عن استثمار الاملاك الوقفية .

المبحث الرابع: فرض ضرائب على الاوقاف الذرية

اصدر مجلس الوزراء في جلسته في ٩ تموز عام ١٩٢٣ قراراً بتسجيل املاك الاوقاف في الطابو برسم قدره (نصف بالمئة) من قيمة الموقوف ، الا ان القرار استثنى من ذلك الاوقاف الذرية [٣٠] ، وبعد مفاتحة مديرية اوقاف بغداد لوزارة الاوقاف حول ضرورة شمول الاوقاف الذرية بذلك القرار ، اذ ان الاوقاف الذرية كلها لا بد ان تنتهي بعد وفاة المشروط عليهم الى جهة خيري معلومة وان الاوقاف الذرية باعتراف الوزير نفسه اشابها التلاعب من قبل القائمين عليها ولم يتم احصاؤها لذا خير وسيلة للحفاظ على الاوقاف الذرية هي الزام المتصرفين عليها بتسجيلها واخذ سندات بوقفيتها ، اذ كان اغلب القائمين عليها من الفقراء اعالتهم تلك الاوقاف على حفظ كرامتهم امام مشاق الحياة من خلال وارداتها فكانوا غير قادرين على دفع مصاريف التسجيل التي تتخطى النصف بالمئة أو أي رسوم اخرى [٣١] .

ارسل الشيخ صالح باش اعيان [٣٢] وزير الاوقاف كتاب الى مجلس الوزراء يعلمه بضرورة الاخذ بمقترح مديرية اوقاف بغداد لمدة سنة واحدة واعتبار التسجيل تصحيح قيد الملكية الوقفية [٣٣] ، فوافق الملك فيصل الأول[٣٤] في الخامس من كانون الثاني عام ١٩٢٤ على مقترح وزير الاوقاف بشمول الاوقاف الذرية بالاستثناء ضمن مقررات مجلس الوزراء المنعقد في ٣١ كانون الأول عام ١٩٢٣ [٣٥] ، وهو امر محسوب لصالح مديرية اوقاف بغداد .

المبحث الخامس: الاشراف على التكايا

اشرفت مديرية اوقاف بغداد على التكايا ولم تديرها بشكل مباشر ، وشمل الاشراف يشمل تحديد مخصصات الطعام وتعيين المتولين دون الاخذ برغبات اصحاب التكايا اذ انها تعد وقفاً خيرياً ، ولم تنظر في الغالب برغبات ابناء المتولين المتوفين بأخذ منصب ابائهم بالتولية اذا انها لا تعد ارثاً [٣٦] ، كما أذنت المديرية للمتولين بالسفر خارج لواء بغداد بعد ان تكلف متولي اخر بدلاً عنه وقتياً لحين عودته وبتعيين من المجلس العلمي كما حدث مع الملا مجيد عبد الرحمن الذي حل مؤقتاً بدلاً من محي الدين متولي التكية القادرية في ١٣ شباط عام ١٩٢٦ [٣٧] .

وهو ما تسبب بنظر الباحث بإشكالية تغير المتولين وقتياً سيؤدي الى تعطيل المصالح العامة ومن المعروف ان تغير الإدارة يسبب تغير القرارات المتخذة من الإدارة السابقة في الغالب .

المبحث السادس: عدم ضبط عمل مديرية اوقاف بغداد

في ٢٢ ايلول عام ١٩٢٨ اضطر مجلس الوزراء في جلسته وبسبب تجاوز مديرية اوقاف بغداد ، بعدم الاخذ برأي وزارة الاوقاف التابعة لها إدارياً ولجوء المديرية الى المحاكم الشرعية في تعيين وفصل المتولين وغيرها من الاشكاليات الإدارية المتعلقة بإجراءات الالتزام والمزايدات والمناقصات ودون اتباع الاجراءات الصحيحة بتأكيد مجلس الوزراء بان توجيه الجهات يجب ان يتم من خلال المجلس العلمي بدلاً من المحاكم الشرعية [٣٨] .

وبدلاً من ايجاد حلول حقيقية لمديرية اوقاف بغداد والى بقية المديريات والشعب التابعة للوزارة والى وزارة الاوقاف نفسها والمتمثلة بقلة عدد الموظفين واللجوء للتخلص من الاوقاف الخيرية عبر ايجارها او استبدالها بصورة عاجلة وخضوع الاوقاف الذرية لمتولين غير اكفاء ، توجهت وزارة الاوقاف في الرابع من كانون الثاني عام ١٩٢٩ بشكر جميع موظفيها لاسيما العاملين في مديرية اوقاف بغداد لإكمالهم بناء ٢٦ دكاناً وقاعتين كبيرتين على جادة القشلة واكمال تعمير مسجد ابراهيم باشا ومدرسة الصهراني [٣٩] .

لعل تلك الاشكاليات جعلت صيحات الاستنكار تتعالى في مجلس النواب العراقي لاسيما في الجلسة السابعة والثلاثين من الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٢٨ المنعقدة في الساعة التاسعة من صباح يوم الاربعاء المصادف ٢٤ نيسان عام ١٩٢٩ ، لمناقشة مشكلات المتولين فاعرب النائب عبد الرزاق الازري عن ان المتولين يجبون اموال الوقف ويصرفونها على انفسهم في الغالب وبجب مراقبة دوائر الاوقاف لهذا النوع من الجباية وطريقة صرفها [٤٠] ، كانت المادة ٢١ من نظام ادارة الاوقاف لا تسوغ للمتولين الصرف على التعمير اكثر من ٦٢ روبية وما زاد عن ذلك يراجع مديريات وشُعب الاوقاف وهي التي ترسل موظفيها لأجراء كشفين اوليين قبل التعمير وكشف اخر بعد التعمير وبعكسه فان دوائر الاوقاف لا تتحمل مصاريف التعمير [٤١] .

لعل كل تلك الاشكاليات وغيرها أدى الى حل وزارة الاوقاف في ٢٦ أيار عام ١٩٢٩ وتشكيل مديرية الاوقاف العامة لتستمر مديرية اوقاف بغداد بأعمالها خاضعة هذه المرة لمديرية الاوقاف العامة [٤٢] ، يبدوا ان الحكومة العراقية تعمدت تحويل وزارة الاوقاف إلى مديرية عامة يسهل التجاوز عليها ، من المعلوم إن الوزارة اقدر على مناقشة مشكلاتها في جلسات مجلس الوزراء ولكن بوجود شخص المدير العام هو غير قادر على حضور جلسات مجلس الوزراء طبقاً لمستواه الإداري .

الفصل الثاني

اشكاليات مديرية اوقاف بغداد مع القوات البريطانية

مع نهاية حقبة طويلة الامد من الاحتلال العثماني للعراق استمر زهاء اربعة قرون ودخول القوات البريطانية المحتلة إلى بغداد في ١١ اذار عام ١٩١٧ [٤٣] واستكمال احتلال العراق باحتلال القوات البريطانية ولاية الموصل في الثامن من تشرين الثاني عام ١٩١٨ [٤٤] ، اسفر كل ذلك عن اشكاليات وقعت بها مديرية اوقاف بغداد نشأت نتيجة تشكيلها اساساً وتغير شكل واسلوب الادارة وانفصال دائرة الاوقاف عن تبعية اسطنبول ونشوء نظارة الاوقاف ، فكان جل اهتمام القوات البريطانية استغلال الاملاك الوقفية وتمشية الحال حتى مع تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٢٠ ، وهذه الاشكاليات هي :-

المبحث الاول: تدخل بريطانيا في استبدال الاملاك الوقفية

جرت العادة في عهد الاحتلال العثماني بان يتم امر الاستبدال برفع معاملة الى القاضي ثم الى باب المشيخة في اسطنبول وبعدها تصدق بفرمان (وثيقة تملك) دائرة الاوقاف ، إلا أن الاحتلال البريطاني غير المسألة وحول دائرة الاوقاف التي كانت ترتبط بإسطنبول الى نظارة واشترط مراجعتها لدائرة العدلية في المسائل المهمة [٤٥] .

كان ناظر الطابو يستأذن ناظر العدلية في مسائل الاستبدال والذي بدوره يرسلها الى القائد العام البريطاني ممثل جلالة الملك للحصول على مصادقته بالاستبدال دون الرجوع إلى المجلس العلمي للأوقاف [٤٦].

في السابع من شباط عام ١٩٢٠ اكدت مديرية اوقاف بغداد على ان الاوقاف بشكل عام لا يجوز استبدالها بهذه الطريقة ولاسيما الاوقاف الذرية التي تعود اليها بعد زوال ذرية الواقف وانه يجب اعلام نظارة الاوقاف للحفاظ على الوقفيات من الضياع وان استبدال العقار الموقوفة لشروط معلومة لابد وأن يتعلق به حكم الحاكم والاذن السلطاني وهم ممنوعون من الاستبدال قبل عرضه على السلطان هذا ما حصل الوقف عليه [٤٧].

هنا الا نعلم ما المقصود بعرضه على السلطان لا سيما وان العراق شهد فترة الاحتلال البريطاني وسقوط السلطنة العثمانية وبالتالي عدم الالتزام بالأوامر الصادرة من قبل الدولة العثمانية التي خسرت الحرب وان كان المقصود هنا بالسلطان المرجع السياسي الأعلى صاحب السلطة وها هي نظارة العدلية تطلب الاذن والسماح من القائد العام لأجراء الاستبدال الذي مثل فعلياً الحاكم الاعلى للبلد والذي كان يتدخل في كل صغيرة وكبيرة عبر المفتش العام للاوقاف والذي هو فعلياً من كان يوجه نظارة الاوقاف ومن بعدها وزارة الاوقاف .

المبحث الثاني: تجاوز بريطانيا على قرارها استبدال الاملاك الوقفية

على الرغم من ان قرار الاستبدال كان يصدر قطعياً من قبل القائد العام قبل تتويج الملك فيصل ملكاً في ٢٣ آب عام ١٩٢١ ، إلا أن قوات الاحتلال على مدة البحث كانت تتجاوز على الاملاك الوقفية بالهدم دون تعويض وهو ما جعل الاهالي تتقدم بالشكاوى إلى مديرية اوقاف بغداد كما حدث في الاعوام ١٩١٩ و١٩٢١ و١٩٢٥ و١٩٢٦ و١٩٢٩ [٤٨] ، وعلى سبيل المثال لا الحصر هدمت القوات البريطانية في نهاية عام ١٩٢٠ عشرة دكاكين وقهوة في رأس الجسر وهي من اوقاف السيد ابراهيم دون اي تعويض رغم مطالبة مديرية اوقاف بغداد من الحاكم العسكري في الكرخ بتعويض الموقوفين [٤٩] ، وفي اوائل عام ١٩٢١ طالبت وزارة الاوقاف القوات البريطانية تعويضاً عن الدكاكين الثلاثة المهدمة في جانب الكرخ لكن نظارة الطابو وقفت الى جانب القوات البريطانية معللة ذلك بعدم وجود إلى ما يشير بان الاملاك الوقفية قيد التسجيل [٥٠] .

المبحث الثالث: استمرار تجاوز القوات البريطانية رغم تتويج الملك فيصل ملكاً على العراق

كان ابرز ما يميز تصرفات القوات البريطانية بعد ان توج الملك فيصل في ٢٣ آب عام ١٩٢١ [٥١] هو المماطلة والتسويف في تعاملها مع دوائر الاوقاف ولاسيما مع مديرية اوقاف بغداد ففيما يتعلق بطريق حلب[٥٢] ، وهو الطريق الذي يصلها ببغداد قامت القوات البريطانية في ٢٣ حزيران عام ١٩٢٣ بإتلاف املاك تعود الى المديرية زادت قيمتها عن ١٢,٠٠٠ روبية ، اذ اكدت القوات البريطانية ان هذه الاشكالية تعود لأمانة العاصمة وان الامر مناط بمتصرفية لواء بغداد وهي المرجع المخول بالاتصال بالقوات البريطانية ، وبعد ان يئست مديرية اوقاف بغداد من متابعة المسألة لمدة سنتين خولت المحامي الخاص بها عباس العزاوي المؤرخ المعروف بمراجعة الدوائر الرسمية وقوات الاحتلال وذلك في ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٢٥ دون اي جدوى[٥٣] ، وهو ما يدل على عدم اكتراث القوات البريطانية بالحفاظ على الممتلكات الوقفية الخيرية التي تتبع مباشرةً ادارة

الاوقاف او الذرية التي تديرها الاوقاف بشكل غير مباشر مع عدم مقدرة مديرية اوقاف بغداد الوقوف بوجه اعتداء القوات لبريطانية على ممتلكاتها .

المبحث الرابع: التجاوز على موقوفات سليمان باشا

استولت القوات البريطانية على عدد ليس بقليل من املاك وقفية سليمان باشا ومنها ما يتبع ادارياً لمديرية اوقاف بغداد ، وفي بداية عام ١٩١٨ وضعت يدها على سكلة في السوق الجديد بجانب الكرخ ولم تؤد ما عليها من بدل الايجار البالغ ٨٩٢ روبية سنوياً رغم المطالبة المتكررة من المديرية اذ تم مفاتحة الحكومة العسكرية البريطانية مباشرةً في بداية عام ١٩١٩ وابلغتها ضرورة تسديد ما عليها من ايجارات عن السنوات من عام ١٩١٧ الى عام ١٩١٩ [٥٤] ، في ٢٢ آذار عام ١٩١٩ طلب المدعو سيد ابراهيم استرحام المديرية كونه ملتزم السكلة لمدة خمسة عشر عاماً وان قوات الاحتلال البريطاني بعد ان استولت عليها قامت بتخريبها وان الملتزم (السيد ابراهيم) اضطر للعمل حارساً فيها وقد طالب بالحصول على الاخشاب بدلاً من اتلافها من قبل القوات البريطانية [٥٥] ، وقامت مديرية اوقاف بغداد بفتح تحقيق خاص من قبلها في ١٤ نيسان من العام نفسه وامرت مديرية اوقاف بغداد القوات البريطانية بإعادة الاخشاب الى المشتكي دون السكلة او اي شيء يتعلق بوقفية سليمان باشا [٥٦] ، وفي نهاية الامر تمكنت المديرية من ارجاع الاخشاب الى المشتكي [٥٧] .

من المستغرب برأي الباحث صدور امر يلزم القوات البريطانية من قبل مديرية اوقاف بغداد سيما مع عدم وجود حكومة عراقية، إذ استمر تجاوز القوات البريطانية على الاملاك الوقفية مع تشكيل الحكومة العراقية وكشف حادث مقهى البيروتي الذي تحطم جزئياً اثر اصطدام زورق بريطاني به في ٢٢ آذار عام ١٩٤٣ عن العور الحكومي فلم تنل المديرية اي تعويض [٥٨] .

المبحث الخامس : التجاوز على الاراضي الزراعية والبساتين

أن تجاوزت القوات البريطانية على الأراضي الزراعية والبساتين وأتلاف ما فيها كما حدث في أراضي الفريجات وبساتين الثعالبة [٥٩] إذ قدر قيمة التلف في اراضي الفريجات ب ٧,٥٠٠ روبية وذلك في ٣٠ كانون الاول عام ١٩١٩ [٦٠] ، اما بساتين الثعالبة فقد اتلف الجنود الهنود التابعين للقوات البريطانية ٢,٢٠٠ طابوقة و ١,٠٠٠ حجارة (آجر) فكانت قيمة الطابوق ٢٢٠ روبية وقيمة الآجر ٢٠ روبية[٦١]، وعليه ذهب معاون مأمور البساتين التابع لمديرية اوقاف بغداد في ١٥ تشرين الأول عام ١٩١٩ الى بساتين الثعالبة ومعه معاون الحاكم السياسي وضابط بريطاني وجلب مواد بناء و ٣,٠٠٠ طابوقة ووجه الجنود الهنود ببناء ما تهدم وتم له الامر [٦٢] .

المبحث السادس: بيع المباني التابعة للمديرية من قبل قوات الاحتلال

من اغرب الاشكاليات التي مرت بها مديرية اوقاف بغداد قيام القوات البريطانية ببيع الاملاك التابعة للأوقاف بالمزاد العلني على شكل انقاض كما حدث في عام ١٩٢٩ في أراضي سعيدة وبابا كركر ، اذ اعلنت وزارة الداخلية العراقية في ١٤ شباط عام ١٩٢٩ عن قيامها ببيع المباني في تلك الأراضي والتي كانت تشغلها القوات البريطانية على شكل انقاض بناء على طلب القوات البريطانية [٦٣] ، فردت مديرية اوقاف بغداد في ٢٥

شباط عام ١٩٢٩ بان تلك المباني بحالة جيدة وهي والأرض المشيدة عليها تلك المباني تتبع المديرية وكانت القوات البريطانية قد استولت عليها دون اذن المديرية [٦٤] وان من واجب وزارة الداخلية استحصال مبلغ وقدره ٢٠٠ روبية عن اراضي سعيدة و٢٧٠ ربية عن أراضي بابا كركر سنوياً [٦٥] ، إلا أن أي نتيجة لم تحصل عليها مديرية اوقاف بغداد ولم يتم تعويضها باي شيء يذكر [٦٦] ، فكان التجاوز على الاملاك الوقفية من قبل القوات البريطانية من اهم الاشكاليات التي عانت منها مديرية اوقاف بغداد طوال المدة الزمنية لموضوع البحث.

الخاتمة

بعد ان ذكرنا الاشكاليات التي وقعت بها مديرية اوقاف بغداد مع الاهليين والقوات البريطانية نتيجة ظروف مختلفة منها ما يتعلق بالإخفاق الإداري ومنها ما يتعلق بضعف المؤسسات الحكومية لابد لنا ان نصل الى استنتاجات وتوصيات وهي:-

اولاً : الاستنتاجات :-

١ - ضعف التشكيلات الإدارية لنظارة الاوقاف العراقية ومن بعدها وزارة الاوقاف انعكس على ادائها وتسبب بضعف أداء مديرية اوقاف بغداد الناتج اساساً من قلة عدد الموظفين فيها .

٢ - عدم التزام مديرية اوقاف بغداد بجميع التعليمات الصادرة إليها من نظارة الاوقاف والتي تحولت فيما بعد إلى وزارة الاوقاف .

٣ - الدور السلبي للمشرف العام البريطاني على الاوقاف الذي لم يمنع قوات بلاده من التجاوز على الممتلكات الحكومية .

٤ - رغبات المتولين على الوقفيات بالافادة القصوى من وقفياتهم دون النظر الى ضرورة استثمارها بشكل تجاري صحيح .

٥- عدم دقة السجلات الحكومية بشأن تسجيل الوقفيات تسبب بالعديد من الاشكاليات لاسيما التجاوز على الممتلكات الوقفية .

٦ - لم يكن جميع العاملين ضمن الحدود الإدارية لمديرية اوقاف بغداد شريفي الذمة بل وصل الامر الى سرقة بيوت الله .

٧ - التصارع بين الراغبين في الحصول على الوقفيات ادى بهم الى الوشاية الكاذبة ومحاولة ايقاع بعضهم بالأخر وهو ما عطل مصالح الواقفين والموقوف عليهم .

٨ - وقوف الجانب الحكومي الى جانب الموقوفين عليهم في بعض الاحيان من خلال تقليل الرسوم المفروضة على تسجيل الوقفيات .

٩ - قلة عدد موظفي مديرية اوقاف بغداد مع فرض المديرية ضرورة استبدال العاملين على ادارة التكايا من المسافرين الى خارج العراق بأشخاص اخرين تسبب بتأخير المعاملات الوقفية الاقل .

١٠ - ضعف الدولة العراقية الناشئة حديثاً آنذاك تسبب بتجاوز القوات البريطانية على الممتلكات الوقفية .

١١ - قيام القوات البريطانية بإصدار امر الاستبدال دون النظر بمصالح الموقوف عليهم .

١٢ – تجاوز القوات البريطانية على القرار الصادر من قبلها باستبدال الاملاك الوقفية بالتجاوز على الاملاك الوقفية بالتخريب دون أي تعويض .

١٣ – لم تكن القوات البريطانية تبالي بتشكيل الحكومة العراقية وتتويج الملك فيصل ملكاً على العراق بل كانت تتصل بدوائر الدولة مباشرةً وتصدر الاوامر اليها .

١٤ – وقوف نظارة الطابو الى جانب القوات البريطانية ضد شكوى مديرية اوقاف بغداد معللة ذلك بعدم وجود ما يثبت ادعاء الاخيرة .

١٥ – تجاوز القوات البريطانية على جميع اشكال الاملاك الوقفية من دكاكين واراضي وبساتين ومباني وبيع بعضها على شكل انقاض رغم صلاحيتها .

١٦ – وصل الامر بالتقليل من شأن دوائر الدولة بالتجاوز الخدم الهنود العاملين في القوات البريطانية على الممتلكات الوقفية دون أي رادع يذكر .

ثانياً : التوصيات :-

١ – ضرورة اجراء جرد حقيقي بالأملاك الوقفية للعراق عموماً ولمدينة بغداد خصوصاً للوقوف على التجاوزات التي حصلت في الماضي على جميع الممتلكات الوقفية مستندين في ذلك الى دوائر العقار العراقية .

٢ – دمج ديوان الوقف الشيعي وديوان الوقف السني بوزارة واحدة وهي وزارة الاوقاف والشؤون الدينية لإدارة اوقاف غير المسلمين لتسهيل سير عمل الاوقاف .

٣ – ظهور وزارة الاوقاف والشؤون الدينية سيؤدي الى مركزية الدولة وقيامها بادرة الاوقاف بشكل صحيح .

٤ – تغيير وجهة نظر الرأي العام الذي يرى ان الاوقاف تمثل جانباً دينياً وهي ليست كذلك بل ان نشأتها كانت لاسباب استثمارية مع حفظ مصالح الموقوف عليهم .

٥ – اذا ما نظرنا الى الاوقاف بانها عملية استثمارية اجازها الشرع يمكن استيعاب جميع القوى العاطلة عن العمل والتخفيف من الاعتماد على الصادرات النفطية .

٦ – دعوة جميع الباحثين لدراسة الاوقاف سيما مع وجود المصادر وهي الوثائق التي على جانب كبير من الحقيقة لإيجاد مخرج للاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل شبه كلي على الصادرات النفطية .

المصادر والمراجع :-

اولاً – الوثائق العراقية غير المنشورة (وثائق وزارة الأوقاف المحفوظة في دار الكتب والوثائق):-

ت	رقم الملفة	السنة	عنوانها
١	٣٢١٦/٥٨٤	١٩١٨	قرارات المجلس العلمي
٢	٣٢١٦/٥٥٢	١٩١٨–١٩١٨	سكلة رقم ٤٢ / ٢٥ سوق الجديد
٣	٣٢١٦/٦٩٣	١٩١٨–١٩٣٣	طلبات رد التأمينات المدفوعة للحكومة التركية
٤	٣٢١٦/٦٦٨	١٩١٩–١٩١٩	تعويضات الطابوق
٦	٣٢١٦/٣٥٥	١٩١٩–١٩٢٥	تحصيل ما بذمة خليل كامل افندي ملتزم عقر

			المحاويل
٧	٣٢١٦/٢٦٧	١٩١٩-١٩٣٩	تعويض دكاكين
٨	٣٢١٦/٣٥٨	١٩٢٠	تجزية الاشخاص الذين يعطون اخبار كاذبة
٩	٣٢١٦/٣٥٩	١٩٢٠-١٩٢٣	استبدال املاك
١١	٣٢١٦/٢٥٠	١٩٢٣	مقررات مجلس الوزراء
١٢	٣٢١٦/١٨٠	١٩٢٤-١٩٢٦	موظفي في الجوامع
١٣	٣٢١٦/٣١٧	١٩٣٧-١٩٣٨	استخدام خبير مصري

ثانياً – الوثائق العراقية المنشورة :-

أ – منشورات الحكومة العراقية الرسمية (محاضر مجلس النواب) :-

١ – الحكومة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٢٨ ، جلسة (٤٦) في ٢٩ أيار ١٩٢٩ .

٢ – ــ ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣١ ، جلسة (١٣) في ٩ كانون الاول ١٩٣١ .

ب – مجموعة القوانين والانظمة :-

١ – الحكومة العراقية ، وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٩ ، مطبعة الحكومة، بغداد ، العراق ، ١٩٢٩ .

ثالثاً – كتب المذكرات :-

١ – جيمس فيلكس جونز ، مذكرات القائد جيمس فيلكس جونز ، بغداد في القرن التاسع عشر ، ترجمة عبد الهادي فنجان الساعدي ، تعليق معن حمدان علي ، دار ومكتبة عدنان ، ط ١ ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٤.

رابعاً – الرسائل والأطاريح الجامعية غير المنشورة :-

أ – رسائل ماجستير :-

١ – ثامر فيصل عبد الرضا المسعودي ، وزارة الأوقاف العراقية دراسة في الهيكل التنظيمي والقانوني (١٩٢١-١٩٢٩) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٤ .

٢ – رغيد كمر مجيد الخالدي ، الوقف والخدمات العامة في العراق في العصر العباسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .

٣ – زينة مسلم درويش ، وزارة المواصلات والاشغال (١٩٢٠ – ١٩٣٩) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ .

٤ – محمد اياد ابراهيم ، مديرية اوقاف بغداد (١٩٢٩ – ١٩٥٨) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٧ .

ب – اطاريح الدكتوراه :-

١ – سعد كاظم حسين ، تاريخ النقود العراقية (١٩٢١ – ١٩٥٨) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – ابن اشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ .

٢ – وفاء وليد حسين ، الأوقاف والخدمات الوقفية في ولاية بغداد في العهد العثماني الاخير (١٨٣١ – ١٩١٧) ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥ .

خامساً – الكتب العربية والمعربة :-

١ – ابراهيم خليل احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق (١٨٦٩ – ١٩٣٢) ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، العراق ، ١٩٨١ .

٢ – المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر الخياط ، مطبعة دار الكتب ، ط ٣ ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧١ .

٣ – جاسم محمد حسن العدول ، المحاكم والقضاء ، موسوعة الموصل الحضارية ، مج ٤ ، دار الكتب للطباعة والنشر ، ط ١ ، جامعة الموصل ، ١٩٩٢ .

٤ – جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية حكم العثمانيين (١٨٦٩ – ١٩١٧) ، حقوق الطبع محفوظة لمكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩١ .

٥ – رجاء حسين الخطاب، العراق بين ١٩٢١ – ١٩٢٧ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٦ .

٦ – عباس العزاوي ، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية ، شركة التجارة والطباعة ، بغداد ، ١٩٥٨ .

٧ – عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال الى الاستقلال ، مطبعة العاني ، ط ٣ ، بغداد ، ١٩٦٨ .

٨ – ـــــــــــــــ ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، ط ١ ، مطبعة العرفان ، صيدا ، لبنان ، ١٩٦٤ .

٩ – لويد دولبران ، العراق من الانتداب الى الاستقلال (١٩١٤ – ١٩٣٢) ، ط ١ ، ترجمة الدار العربية للموسوعات ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

١٠ – محمد شفيق العاني، احكام الوقف، الشركة الاسلامية للطباعة ، بغداد ، ١٩٥٥ .

١١ – محمد ضياء الدين الريس ، الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية ، ط ٤ ، دار الانصار ، ط ٤ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

١١– مصطفى عبد القادر النجار ، عهد الانتداب ، العراق في التاريخ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٣ .

١٢ – معن فيصل مهدي القيسي ، الملك فيصل الاول ، دار العربية العلمية ومكتبة الآداب ، ط ٢ ، بغداد ، ٢٠١٣ .

سادساً – كتب الموسوعات :-

١ – خالد احمد الجوال ، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي ، ج ١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط ١ ، بغداد ، ٢٠١٣ .

سابعاً – الجرائد العراقية :-

ت	الصحف	العام
١	زوراء	١٩١٣
٢	صدى الجمهور	١٩٢٦
٣	الاستقلال	١٩٢٨
٤	التقدم	١٩٢٩
٥	العراق	١٩٢٩

ثامناً – المقالات والبحوث والدراسات المنشورة :-

١ – منهل اسماعيل حسين العلي ، المرأة الموصلية والوقف ، مجلة دراسات موصلية ، العدد ١٧ ، رجب ١٤٢٨ / آب ٢٠٠٧ .

الهوامش:

(١) وفاء وليد حسين ، الأوقاف والخدمات الوقفية في ولاية بغداد في العهد العثماني الأخير (١٨٣١-١٩١٧) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥ ، ص ٧٧ .

(٢) دار الكتب والوثائق ، ملفات وزارة الأوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٣١٧ ، استخدام خبير مصري لعام ١٩٣٧ – ١٩٣٨، وثيقة ٦٤ ، صفحة ٧٧ .

(٣) وفاء وليد حسين ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

(٤) ثامر فيصل عبد الرضا المسعودي ، وزارة الأوقاف العراقية دراسة في الهيكل التنظيمي والقانوني (١٩٢١ – ١٩٢٩)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٤ ، ص ٢٦ .

(٥) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية حكم العثمانيين (١٨٦٩ – ١٩١٧) ، ط ١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٣٩٥ .

(٦) ريد بولارد هو ضابط بريطاني عمل قنصلا في جده عام ١٩١٧ عين سكرتير دائرة الاشغال في العراق عام ١٩١٩ ومشرفاً على المعارف ، في عام ١٩٢٠ عيّن حاكما واصبح عضو في لجنة بونهام كارتر ناظر العدلية لوضع مقترح خاص بالدستور . للمزيد أنظر ، فلاح حسن كزار ، وزارة المعارف العراقية (١٩٢٠ – ١٩٥٨) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦، ص ١٠ ، ١٦ .

(٧) ابراهيم خليل احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق (١٨٦٩ – ١٩٣٢) ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، العراق، ١٩٨١، ص ٨٨ .

(٨) د.ك.و، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٥٨٤ ، قرارات المجلس العلمي ، و ٦ ، ص ٨ .

(٩) عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، ط ١ ، مطبعة العرفان ، صيدا ، لبنان ، ١٩٦٤، ص ١٠ .

(١٠) محاضر مجلس النواب ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٢٨ ، الجلسة السادسة والاربعون ، ٢٦ أيار ١٩٢٩ ، ص ٥٩٣ .

(١١) د.ك.و ، ملفات وزارة الأوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٣١٧ ، مصدر سابق ، و٦٤ ، ص ٨٣ .

(١٢) محمد اياد ابراهيم ، مديرية اوقاف بغداد (١٩٢٩ – ١٩٥٨) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ٣٢ .

(١٣) د.ك.و ، ملفات وزارة الأوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٥٨٤ ، مصدر سابق ، و ٢٦ ، ص ٢١ .

(١٤) الحكومة العراقية ، وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٢٩ ، ص ٣٠٤.

(١٥) د.ك.و ، ملفات وزارة الأوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٥٨٤ ، مصدر سابق ، و ٢٦ ، ص ٢١ ؛ المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر الخياط ، مطبعة دار الكتب ، ط ٣ ، لبنان ، ١٩٧١ ، ص ٣٠٤ .

(١٦) د.ك.و ، ملفات وزارة الأوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٦٦٧ ، اتهام اسعد افندي وعبد الحميد والجابي يونس باختلاس ٣٣٤٦ روبية ، و ١ ، ص ٢ .

(١٧) جريدة صدى الجمهور العراقية ، العدد ١١٥ ، ١٦ أيار ١٩٢٨ .

(١٨) جريدة الاستقلال العراقية ، العدد ١٣٦٦ ، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٨ .

(١٩) لويد دولبران ، العراق من الانتداب الى الاستقلال (١٩١٤ – ١٩٣٢) ، ترجمة الدار العربية للموسوعات ، بيروت، ط ١ ، ٢٠٠٢، ص ٢٦٣ ؛ المس بيل ، مصدر سابق ، ص ٣٠٤ .

(٢٠) محمد علي احد المتعهدين بالتزام قهوة في منطقة الميدان بجانب الرصافة في بغداد وكان قد دفع ايصالاً الى نظارة الاوقاف لا ان الغريب بالأمر ضياع نسخ الايصال لدى النظارة ومديرية اوقاف بغداد ولكن تم اظهار الايصال من قبله واخذ به ، للمزيد انظر ، د.ك.و ، ملفات وزارة الأوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٦٩٣ ، طلبات رد تأمينات المدفوعة للحكومة التركية ، و ٨ ، ص ٩ .

(٢١) نفسه ، و ٨ ، ص ٩ .

(٢٢) نفسه ، و ١٨ ، ص ١١ .

(٢٣) خليل كامل افندي من ميسوري الحال ولد في مدينة بغداد لا يعرف تاريخ ميلاده بالضبط لا انه ترك اوقاف خيرية في مناطق مختلفة من بغداد في اوائل القرن العشرين اغلبها في منطقة الميدان والاعظمية للمزيد انظر ، نفسه ، و ١٨ ، ص ١١ .

(٢٤) عن دين بذمة محمد علي جراء التزامه اراضي منصورية الجبل فأبلغت مديرية اوقاف بغداد في ٢٧ ايلول عام ١٩١٩ نظارة الطابو بحجز املاكه المذكورة كما قررت نظارة الاوقاف الاستيلاء على داره الواقعة في الاعظمية وقدرتها ١٢,٠٠٠ روبية.

(٢٥) د.ك.و ، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٣٥٥ ، مصدر سابق ، و ٢ ، ص ٢ .

(٢٦) د.ك.و ، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٣٥٨ ، تجزية الاشخاص الذين يعطون اخبار كاذبة ، و ١ ، ص ١ .

(٢٧) نفسه ، و ٩ ، ص ٩ .

(٢٨) نفسه ، و ١١ ، ص ١١ .

(٢٩) د.ك.و ، ، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٣٥٨ ، مصدر سابق ، و ١٢ ، ص ١٢ .

(٣٠) د.ك.و ، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٢٥٠ ، مقررات مجلس الوزراء ، و ١ ، ص ١ .

(٣١) د.ك.و ، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٢٥٠ ، مصدر سابق ، و ٢ ، ص ٢ .

(٣٢) صالح باش اعيان هو عميد اسرة ال أعيان في البصرة عيين وزيرا للأوقاف في ٢٧ تشرين الثاني غان ١٩٢٣ وفي ٧ تموز عيين عضوا في مجاس الاعيان ثم عضوا لمجلس النواب في اربع دورات ، كان نائبا لرئيس حزب الوحدة الوطنية الذي تأسس في عام ١٩٣٤ ، شكل لإدارة الملحية في البصرة في ٢٣ أيار عم ١٩٤١ بعد ان استقالة الادارة السابقة رافضة التعاون مع الانكليز ، اصبح عضو لمجلس الاعيان الى ان توفي في ١١ شباط عام ١٩٤٦ ، للمزيد انظر ، خالد احمد

الجوال ، موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي (١٩٢٠ – ١٩٥٨) ج١ ، وزارة الثقافة ، ط ١ ، بغداد ٢٠١٣ ، ص ٣٢٣ .

([٣٣]) د.ك.و ، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٢٥٠ ، مصدر سابق ، و ٢ ، ص ٤ .

([٣٤]) فيصل الأول هو فيصل بن الشريف حسين ، ولد فيصل في مكة في ٥ ايار عام ١٨٨٣ وحفظ القرآن الكريم وتعلم اللغة التركية وارسل إلى اسطنبول ، توج في ٢٣ آب عام ١٩٢١ ملك على العراق وتم في عهده وضع قانون الاساسي للعراق توفي في ٧ ايلول عام ١٩٣٣ ، للمزيد أنظر ، معن فيصل مهدي القيسي ، الملك فيصل الأول ، دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٢٠ ، ١٤٠ ، ٣١٤ .

([٣٥]) د.ك.و ، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٢٥٠ ، مصدر سابق ، و ٤ ، ص ٤ .

([٣٦]) د.ك.و ، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/١٨٠ ، موظفي في الجوامع ، و ٢ ، ص ٢ .

([٣٧]) نفسه ، و ٦ ، ص ٦ .

([٣٨]) جريدة الاستقلال العراقية ، العدد ١٣١١ ، ٢٥ أيلول عام ١٩٢٨ .

([٣٩]) جريدة العراق ، العدد ٤٣ ، ٤ من كانون الثاني ١٩٢٩ .

([٤٠]) محاضر مجلس النواب ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣١، الجلسة الثالثة عشر، ٩ كانون الاول ١٩٣١ ، ص ٤٨٨ – ٤٨٩ .

([٤١]) جريدة التقدم العراقية ، العدد ٤٣ ، ٤ كانون الثاني ١٩٢٩ ، ص ٤ .

([٤٢]) للمزيد أنظر : محمد اياد ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ٣٧ – ٤٣ .

([٤٣]) عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال الى الاستقلال ، مطبعة العاني ، ط ٣، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص ٢٦ ، ٧٤ .

([٤٤]) جعفر عباس حميدي ، دراسات تاريخ العراق المعاصر (١٩١٤ – ١٩٦٨) ، دار ومكتبة عدنان ، ط١ ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٥ ، ص ٢١ .

([٤٥]) د.ك.و ، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٣٥٩ ، استبدال املاك ، و ٢ ، ص ٢ .

([٤٦]) نفسه ، و ٣ ، ص ٣ .

([٤٧]) نفسه ، و ٢ ، ص ٢ .

([٤٨]) د.ك.و ، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٣٥٩ ، مصدر نفسه ، و ٢ ، ص ٣ .

([٤٩]) د.ك.و ، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٢٦٧ ، استبدال املاك ١٩٢٠ – ١٩٢٣ ، و ٢ ، ص ٢ .

([٥٠]) نفسه ، و ٢ ، ص ٣ .

([٥١]) معن فيصل مهدي القيسي ، مصدر سابق ، ص ١٣٦ .

([٥٢]) د.ك.و ، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٢٦٧ ، مصدر سابق ، و ٣٩ ، ص ٣٩ .

([٥٣]) نفسه ، و ٣٤ – ٣٧ ، ص ٢٤ – ٣٧ .

([٥٤]) د.ك.و ، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٦٦٨ ، تعويضات الطابوق المرفوع من قبل العسكريين ، و ١ ، ص ١.

([٥٥]) د.ك.و ، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٥٥٢ ، سكلة رقم ٤٢ / ٢٥ سوق الجديد ، و ١٢ ، ص ١٢ .

([٥٦]) نفسه ، و ١٠ ، ص ١٠ .

([٥٧]) نفسه ، و٨ ، ص ٨ .

([٥٨]) للمزيد انظر ، محمد اياد ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

([٥٩]) د.ك.و ، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٦٦٨ ، مصدر سابق ، و ٣ ، ص ٢ .

([٦٠]) د.ك.و ، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٦٦٨ ، مصدر سابق ، و ٣ ، ص ٣ .

([٦١]) نفسه ، و ١١ ، ص ١١ .

([٦٢]) نفسه ، و ١٧ ، ص ١٧ .

([٦٣]) د.ك.و ، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٦٠٠ ، اشغال عسكرية ١٩٢٩ ، و ١ ، ص ١ .

([٦٤]) نفسه ، و ٢ ، ص ٣ .

([٦٥]) د.ك.و ، ملفات وزارة الاوقاف ، رقم الملفة ٣٢١٦/٦٠٠ ، مصدر سابق ، و ٤ ، ص ٦ .

([٦٦]) نفسه ، و ٢ ، ص ١ .